14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الأربعاء - 13 فبراير 2013م - العدد 15689

السكان والتنمية

إشراف/ بشير الحزمي

مداخيل أغنى (100) فرد في العالم خلال عام تكفي للقضاء على مشكلة الفقر في العالم

■ **لندن / متابعات:**

أوضحت دراسة قامت بها مؤسسة أوكسفام الخيرية البريطانية أن مداخيل أغنى 100 فرد في العالم خلال العام الماضي وحده تكفي للقضاء على مشكلة الفقر المدقع في العالم أربع مرات.

وحسب تقرير المنظمة فان أغنى 100 شخص كسبوا خلال العام الماضي 240 مليار دولار، فيما لا يزال الملايين يعيشون تحت خط الفقر المدقع حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد منهم عن 1.25 دولار يوميا.

وهدفت منظمة اوكسفام من إصدار هذا التقرير إلى تنبيه قادة العالم من السياسيين والاقتصاديين ، إلى خطورة استمرار الفقر بهذه الصورة على كوكب الأرض، وضرورة تبني سياسات فعالة لمواجهته.

ووصف أول تقرير للتنمية البشرية العربية لعام 2002 المنطقة العربية بأنها "أكثر ثراء منها نموا"، وان "هناك فجوة بين ثروات المنطقة من جهة، ومستويات التنمية البشرية بها من جهة أخرى".

وعلى الرغم من الإعلان عن سياسات وخطط لمكافحة الفقر على المستوى العربي، وخطط لتشجيع الاستثمار في الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأوضح تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2012 أن نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان في المنطقة العربية تصل إلى 39.9 %، ما يعني وجود 65 مليون فقير.

و تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان تصل إلى 40 % في مصر، 30 % في سورية، 24 % في تونس، 40 % في المغرب، 60 % في اليمن. في الوقت الذي تمتلك فيه الدول العربية النفطية مئات المليارات من الدولارات في صناديقها الاستثمارية، ويتم استثمار الجزء الأكبر منها خارج المنطقة العربية.

القائم بأعمال وكيلة قطاع تعليم الفتاة بوزارة التربية والتعليم أمان البعداني لـ 14 أكتوبر :

نسعى إلى إنشاء الشبكة الوطنية لدعم تعليم الفتاة وإقرارها من مجلس الوزارة في عام 2013م

نركز على زيادة التحاق الفتاة بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية والنائية و الحد من التسرب

قالت الأستاذة أمان علي البعداني القائم بأعمال وكيلة وزارة التربية والتعليم لقطاع تعليم الفتاة أن عام 2013 سيشهد تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الهادفة إلى تحقيق دعم تعليم الفتاة على المستوى الوطني وسيكون لقطاع تعليم الفتاة خلال هذا العام بصمات واضحة في هذا الجانب أبرزها الاستمرار في تطوير الأدلة التي وضعت لتفعيل المشاركة المجتمعية ، إنشاء الشبكة الوطنية لدعم تعليم الفتاة وإقرارها من مجلس الوزارة ، توفير الحوافز المختلفة التي تدعم تعليم الفتاة وتفعل المشاركة المجتمعية ودورنا الأساسي في تنفيذها في الميدان ووضع آلية ومعايير التنفيذ.

>> لقاء / بشير الحزمي

■ أمان البعداني

وأضافت في حديث خاص لصحيفة 14أكتوبر أن القطاع منذ إنشائه يضع أنشطة وبرامج هادفة لتحقيق دعم تعليم الفتاة وتفعيل المشاركة المجتمعية وأنه من هذا المنطلق لديه عدة برامج يقوم بتنفيذها في المحافظات المستهدفة تشمل برامج الحوافز المادية أو التغذية المدرسية أو غيرها، أو البرامج الخاصة بتفعيل المشاركة المجتمعية من تدريب أختصاصيين اجتماعيين أو تشكيل مجالس الآباء والأمهات في المدارس وتدريبهم وتفعيلهم وإبراز أدوارهم تجاه العملية التعليمية ،وأيضا برنامج تشكيل مجالس تنسيقية لدعم تعليم الفتاة و قد تم إنشاؤها في 17 محافظة ويتم حاليا العمل علي استكمال إنشائها في المحافظات الخمس المتبقية بهدف إنشاء الشبكة الوطنية لدعم تعليم الفتاة على المستوى الوطني.

زيادة الالتحاق والحد من التسرب

وأوضحت أن كثيرا من البرامج المنفذة تحقق أهداف القطاع و تركز على زيادة التحاق الفتاة بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية والنائية ، والحد من تسرب الفتيات من التعليم والذي يبدأ في مرحلة التعليم الأساسي من الصف الرابع وأنه من هذا المنطلق وضع القطاع برامج للمحافظة على استمرارية الفتيات في المدارس والحد من التسرب ، وأيضا تفعيل المشاركة المجتمعية والتوعية حول أهمية التعليم بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص . مشيرة إلى أن هناك مؤشرات طيبة برزت أثناء التدخلات المختلفة بدعم من شركاء التنمية لدعم تعليم الفتاة وتفعيل المشاركة المجتمعية .

تأثير الأحداث على التعليم

وقالت البعداني إن اختلالات حدثت وتأثيرات واكبت العملية التعليمية جراء الأحداث التي شهدتها اليمن في العامين الماضيين ، والتي أثرت على سير العملية التعليمية وتسببت في تسرب الكثير من الفتيات من التعليم وليس الفتيات فقط بل الأولاد أيضا . لافتة إلى أن الكثير من المناطق التي شهدت صراعات وحروبا ونزحت منها الأسر واجه الطلاب والطالبات فيها إشكاليات عديدة من ضياع للوثائق التعليمية وسوء الوضع الاقتصادي وغيرها من الإشكاليات.

لجنة الطوارئ

وأوضحت أن وزارة التربية والتعليم عملت لجنة لطوارئ و فيها ممثلون عن قطاعات الوزارة للجلوس مع شركاء التنمية من اجل تكاتف الجهود لتصب تدخلاتها ودعمها للمناطق المتضررة بما في ذلك تعليم الفتاة والتسرب من التعليم والأسر التي تضررت من هذه الأحداث ، وعلى اللجنة الخروج بخطة عمل تتركز في ثلاثة مكونات أولا توعية المجتمع بأهمية التعليم بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص ، ثانيا بناء القدرات للعاملين في العملية التعليمية حول الدعم النفسي، ثالثا توفير المستلزمات المختلفة للعملية التعليمية في المناطق المتضررة .

معلمات الريف

ولفتت البعداني إلى أن احد أسباب تسرب الفتيات من التعليم هو عدم توفر المعلمات في المناطق الريفية والنائية ولهذا قام القطاع خلال السنوات الماضية بعقد العديد من ورش العمل التي استهدفت كل الأطراف المعنية بتعليم الفتاة بمشاركة المجتمع والإدارة المحلية والمالية والخدمة المدنية وتم الخروج بمزايا ومعايير تشجيعية لاستقطاب معلمات للمناطق الريفية وتم الاتفاق عليها ومن ثم عكست في لائحة تنظيمية في الوزارة.

وقالت إن هناك دعما لتوفير معلمات للمناطق النائية والريفية من مشروع تطوير التعليم الأساسي، حيث يتم التعاقد مع المعلمات ومن ثم تدريبهن وتوفير رواتب شهرية لهن وبعد سنتين يتم تثبيتهن في المدارس في المناطق النائية الريفية .. وستستمر الوزارة بالتعاون مع شركاء التنمية بتنفيذ هذا البرنامج بتوفير معلمات للمناطق الريفية والنائية ضمن مشروع تطوير التعليم الأساسي .

المشاركة المجتمعية

وأشادت البعداني ببرنامج المشاركة المجتمعية الممول من الحكومة الألمانية لدعم تعليم الفتاة الذي له البصمة الكبيرة في دعم القطاع منذ إنشائه في 2005 وأيضا من قبل إنشائه فكان ولا يزال له بصمات قوية مع قطاع تعليم الفتاة في مجال تفعيل المشاركة المجتمعية لدعم تعليم الفتاة وقد تم خلال هذا البرنامج الخروج بمجموعة من الأدلة التدريبية الخاصة بالمشاركة المجتمعية للاختصاصيين الاجتماعيين ومجالس الآباء والأمهات وتدريبهم وتفعيل دورهم نحو القضايا التعليمية وتفعيل مشاركتهم فيها ، بالإضافة إلى دورة في أنجاز اللائحة التنظيمية لتشكيل مجالس الآباء والأمهات في المحافظات وكذا وضع الهيكل التنظيمي لقطاع تعليم الفتاة والتوصيف الوظيفي ، وإنشاء المجالس التنسيقية في بعض المحافظات ، وقد كان للبرنامج بصمات كبرى في تقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ أنشطة وبرامج تخدم أهداف القطاع.

تحديات وإشكاليات

وأشارت إلى أن قطاع تعليم الفتاة يواجه تحديات عديدة منها شحة الميزانية التشغيلية التي تعد ابرز المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع كونها لا تغطي احتياجاته على المستوي المركزي أو المحلي، وأيضا طبيعة العمل التي لم يأخذها القطاع رغم أن بعض القطاعات الأخرى في الوزارة قد أخذتها و أن عمل القطاع ميداني أكثر منه مكتبي ، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الوزارة والجهات الأخرى ، وعدم إدراك دور القطاع المساهم أو المساند للقطاعات الأخرى في وضع رؤية وسياسات ومقترحات لحل قضية تعليم الفتاة لأن قضية تعليم الفتاة لا تقتصر على وزارة التربية والتعليم بل تسهم فيها العديد من الجهات الرسمية والشعبية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية كون القضية وطنية . آملة في أن تساهم المجالس التنسيقية التي أنشئت و تضم الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية والدولية في معالجة هذا الأمر . مؤكدة أنه على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع إلا أن العملية التعليمية مستمرة والأنشطة والبرامج تنفذ على أكمل وجه وللقطاع دور وبصمات قوية وناجحة في جميع محافظات الجمهورية ومديرياتها.

وتمنت أن تتكاتف كل الجهود في الجهات المعنية والمجتمع المدني مع شركاء التنمية لدعم تعليم الفتاة باعتبارها قضية وطنية للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة .

>محمد الدبعي

الإعلام رديف التعداد السكاني

بدأت الاستعدادات الرسمية لإجراء التعداد السكاني الثالث منذ قيام الوحدة اليمنية عام 1990م. ومن خلال النقاشات والحوارات التي تجريها اللجان المتخصصة في الجهاز المركزي للإحصاء حول الوثائق المتعلقة بتنفيذ مراحل التعداد، يوجد إجماع بأن الإعلام سيظل مربط الفرس، وما لم يعط هذا الجانب حقه من الاهتمام والتركيز فإن كل الاحتمالات غير المرغوب فيها واردة.

وبالنظر إلى ما يمثله هذا الهمّ المشترك فإن الحديث عن الدور الإعلامي في تعداد السكان والمساكن والمنشآت المقرر إجراؤه عام 2014م يستند إلى حقيقة علمية راسخة أثبتتها كل التجارب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي أن الإعلام يعتبر شريكا أساسيا في إنجاح عملية التعداد -أي تعداد- ووثائق الأمم المتحدة تؤكد أنه «ينبغي إعلام الجمهور على نحو واف بأهداف التعداد ومضامينه وأساليبه، وكذا بحقوق الجمهور في التعداد وواجباته نحو التعداد». وإعلام الجمهور لا يمكن أن يتم إلا من خلال وسائل الإعلام المختلفة التلفزيونية والإذاعية والصحافية والإلكترونية.

ولأننا نتحدث هنا عن أداء إعلامي قادم، لذلك من المهم أن يكون هناك في البداية تقييم موضوعي لأداء الحملة الإعلامية التي رافقت أعمال ومراحل التعداد السابق الذي تم تنفيذه عام 2004م، بما في ذلك التأكد من أن تلك الحملة عملت على حشد كل الإمكانيات الإعلامية المتاحة حينها. والخروج بتقييم موضوعي يكون له فائدة كبرى في وضع الخطة الإعلامية لمراحل التعداد القادم والعمل على تلافي كل الأخطاء وتعزيز جوانب النجاح، وذلك بالاستفادة من التطورات الإعلامية التي أصبحت تعيشها الساحة اليمنية اليوم مقارنة بما كان موجوداً من قبل.

فمثلا كان الإعلام التلفزيوني اليمني عام 2004م منحصراً في القناة الأولى والقناة الثانية (الرسميتين) أما الآن فقد تضاعفت القنوات الفضائية الرسمية، وتعددت القنوات الفضائية الأهلية. وبالمثل حدث انتشار غير مسبوق للإعلام الإلكتروني اليمني الذي كان عام 2004م محصوراً في مجالات ضيقة، وما ينطبق على الإعلام التلفزيوني والإعلام الإلكتروني ينطبق كذلك على التطورات التي حدثت في الوسائل الإعلامية الأخرى وفي مقدمتها الصحافة اليومية التي كانت منحصرة فقط في الصحف الرسمية المعروفة (الثورة، الجمهورية، 14 أكتوبر)، أما الآن فإن الصحافة الأهلية اليومية أصبحت أيضا حاضرة بفاعلية في المشهد الإعلامي وكسرت الاحتكار الذي كانت تمارسه المؤسسات الرسمية فيما يخص الإصدار اليومي. وبالإضافة إلى ذلك حدث توسع هائل في مجال استخدام الهاتف الجوال خلال السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه الأمر عام 2004م، وهو ما يعني أن رسائل SMS ستكون أيضاً حاضرة بقوة في خارطة الوسائل الإعلامية لتعداد 2014م.

ولاشك أن هذه التطورات التي حدثت في مختلف الميادين الإعلامية ستساهم في أن يكون الدور الإعلامي أكثر حضوراً وأكثر تأثيراً، فالتعداد من حيث هو عمل وطني يهم كل المواطنين وكل المؤسسات والقطاعات الرسمية والأهلية، يضع جميع وسائل الإعلام -رسمية وحزبية وأهلية- أمام مسئولية مشتركة في مواكبة مراحله، وتناول أخباره وتعزيز مفاهيم التعداد في ذهنية المواطن اليمني بصورة إيجابية. وبالتأكيد فإن مخططي ومنفذي الحملة الإعلامية للتعداد حريصون على استيعاب معاني وتبعات هذه المسئولية المشتركة وفي سياق العمل على حشد كل الجهود والاستفادة من كل الإمكانيات الإعلامية الوطنية على قدم المساواة، بدون إقصاء أو تحيز، لكي تتأكد شراكة الإعلام كعامل رئيسي لإنجاح مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، وذلك بالنظر إلى تعدد الأدوار التي يقوم بها الإعلام، بالإضافة إلى تداخل هذه الأدوار وتكاملها -رأسيا وأفقيا- فهو من الناحية الزمنية عمل سابق ومواكب ولاحق، وهو من الناحية الموضوعية عمل يتوجه إلى أكثر من فئة ومقصد لتحقيق أهداف متعددة تصب في مجملها لتحقيق هدف جامع هو نجاح التعداد نجاحاً حقيقياً.

وكل ذلك قائم على استيعاب جميع المراحل كإطار عام، وتحديد المتطلبات الإعلامية لكل مرحلة على حدة، بطريقة علمية وممنهجة في سياق الاستفادة من أحدث الوسائل والأساليب القادرة على إيصال رسالة التعداد بصورة واضحة وجلية إلى مختلف مكونات المجتمع اليمني وشرائحه.

ناسور الولادة .. ودائرة التهميش والوصم!

لطالما أُسيء فهم مشكلة ناسور الولادة ، وتوارى البوح بها على استحياءٍ في غياهب الخجل وخلف أستار الحياء، فلا تكاد تُذكر بين الناس على الرغم من أنها موجودة ليست غائبة، لكنها تلقي بعبءٍ ثقيل على كاهل المصابة، وتسفر عن معاناة كبيرة يقع في شراكها- غالباً- نساء صغيرات في مقتبل العمر قُدر لهن الولادة في سنٍ مبكرة أدنى من(18)عاماً، فيما أجسادهن ومنطقة الحوض تحديداً ليست في حالة استعدادٍ للولادة الطبيعية بسبب ضيق هذا الموضع من الجسم.

> إعداد/ زكي الذبحاني

بالتالي تتعسر ولادتهن وتطول بمعزل عن الرعاية التوليدية اللازمة بالمستشفى تحت إشراف كادر طبي، ما يفضي إلى حدوث ثقب أو شق في مجرى الولادة (قناة المهبل) يتصل بالمثانة البولية أو بالمستقيم أو بهما معا، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار سيئة صحيا ونفسيا واجتماعيا وحتى أسريا باعتبار ناسور الولادة - بإجماع المختصين والباحثين- من ضمن مسببات الفرقة بين الزوجين وقد يقود إلى التفكك الأسري والطلاق.

مشكلة صحية

تذكر المصادر الطبية أن ناسور الولادة يُفقد المرأة التحكم بالبول أو البراز أو بهما معاً بحسب طبيعة الشق أو الثقب إن كان متصلا بالمثانة أو بالمستقيم، والسبب فيه- بطبيعة الحال- تعسر الولادة وطول مدتها، وبالتالي تؤدي هذه المشكلة إلى انبعاث الروائح الكريهة. كما تتسبب كثيراً بالتهابات شديدة من شأنها التسبب بالعقم وعدم القدرة على الإنجاب مستقبلاً ما لم تتم معالجتها ومعالجة المشكلة جراحيا.

تأثير نفسي واجتماعي

وتذكر الدكتورة كريمان راجح- مدير عام تنمية المرأة بوزارة الصحة العامة والسكان، أن لمشكلة الناسور الولادي بعداً نفسيا واجتماعياً، فالحالة المزرية - بسبب هذا المرض- تجعل المرأة تؤثر الانعزال عن محيطها الاجتماعي والأسري؛ لتبقى حبيسة نفسها محاطة بهواجس ومخاوف يمكن مع استمرارها أن تفضي إلى دخول المريضة في مرحلة يأس تضمحل معها حالتها النفسية والمعنوية لاسيما إذا لم تجد من يأخذ بيدها ويعالجها، حيث تبقى محل نفور داخل المنزل وكثيراً ما يُساء معاملتها سواءً من قبل الزوج أو على مستوى المحيط الأسري عموماً، أي ممن يشاركونها العيش بالمنزل من أهله، كأم الزوج أو أخواته...

وقد يصل الحال من الإيذاء إلى ما هو أسوأ بحسب ما أفادت به الدكتورة كريمان، فتستعر المشاكل بالمنزل لتنتهي بالهجر أو الطلاق والتفكك الأسري.

كل هذا يحدث في الواقع وليس من نسج الخيال من جراء مشكلة يمكن معالجتها، ولكن يسدل الستار عليها بدلاً من المعالجة كي لا يعلم الناس بأمر المرض؛ ليلفها الصمت حتى النهاية!! فالوصم سمتها وطابعها!

فيا لها من كارثة ينسج تفاصيلها البعض، أساسها وبنيانها الجهل بحقيقة هذا المرض وسوء التقدير واللا مسؤولية، وما وجه العيب في مرضٍ سببه تعسر الولادة وطول فترة الوضع؟

الوقاية والمسؤوليات

ليتفهم المجتمع حقيقة مشكلة ناسور الولادة لتلافي تلك التداعيات المؤلمة، على الوالدين - قبل كل شيء- العمل على التهيئة الجيدة للفتيات؛ فيهتمان بتعليمهن وبتغذيتهن جيداً لينشأن بحالة صحية تهيئهن للزواج والحمل والولادة مستقبلاً.

وبعد الزواج تنتقل المسؤولية إلى كنف الزوج فعليه أن يراعي زوجته ويرعاها، وبالاتفاق معها يخططان معاً للإنجاب حفاظاً على صحتها وسلامتها، فإذا كان سن الزوج أقل من (18)عاماً..عملا معاً على تأخير الحمل لأمد تكون فيه الزوجة مهيأة نفسياً وبدنياً لهذه المرحلة الحساسة، أو عند الحد الأدنى تأجيله حتى بلوغها سن (18) عاماً.

كذلك ألا تتم الولادة الأولى للبكرية بالمنزل وإنما بالمستشفى أو بالمرفق الصحي الذي تتوافر فيه خدمة توليدية ملائمة وكوادر طبية وصحية متخصصة من أجل أن يكون بالإمكان الحد من مخاطر تعسر الولادة وطول مدتها التي تعد سبباً في وفاة الكثير من الأمهات بل والسبب الوحيد للإصابة بناسور الولادة لمن قدر لهن العيش.

أيضاً المسؤولية تكمن في معالجة هذا المرض من البداية وقطع الأسباب والسبل الممكنة لحدوثه بما يُقلص عدد حالات الإصابة إلى أدنى مستوى.

وفي حال حدوث الناسور وصار واقعاً لأي منهن فإنها مسؤولية سائله عنها رب الخلائق وعنها سيحاسب إذا أساء أو تخلى.

فالله لا يرضى بظلم أو ضيم أياً كان، وقد حرم الظلم على نفسه وجعله محرماً بيننا..

وشريعة الإسلام للحق نصير، وهي تُحرم وتُجرم الظلم بين الناس، فكيف بظلم الزوج لزوجته المريضة شريكة حياته؟ فيما الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) استوصى بالنساء خيراً فلا يكرمهن إلا كريم ولا يُهينهن إلا لئيم.

65 ٪ من سكان السعودية يعيشون في الرياض ومنطقتي مكة والشرقية

■ **الرياض / متابعات:**

أكد مركز متخصص في الدراسات السكانية أن 26 % من سكان المملكة العربية السعودية يسكنون في بيوت شعبية، وأن 52 % من قاطني منطقة الرياض لا يملكون مساكن، مشيراً إلى أن 65 % من السكان في السعودية يعيشون في العاصمة ومنطقتي مكة والشرقية.

وأوضحت الإحصائية الصادرة عن مركز الدراسات السكانية في جامعة الملك سعود أن تضاعف عدد السكان في المملكة في العقود الماضية يُعقّد خطط المخططين لعلمية التنمية، وأن هناك توازيا بين ارتفاع عدد السكان السعوديين وغير السعوديين في المراحل المتعددة، وأن عدد السكان تضاعف من عام 1974 حتى عام 2010 من ستة ملايين نسمة إلى أكثر من 26 مليون نسمة. وأشارت الإحصاءات التي نشرتها صحيفة الحياة، إلى أن أكثر عدد سكان المملكة يعيشون في المناطق الرئيسة، وهي: الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية بنسبة 65 %، ويعيش 66 % من غير السعوديين في المدن ذاتها، فيما كان أقل عدد السكان في منطقة الحدود الشمالية بنسبة 1 %.

ووفقا للعربية نت فإن الإحصائيات تشير إلى أن السعوديين في الرياض يشكلون 70 % من عدد السكان، وهم الأكثر في منطقة الحدود الشمالية بنسبة جاوزت الـ88 %، ولوحظ في المعالجة أن ارتفاع النمو في منطقة جازان كان مقاربا للمناطق الكبرى مثل الرياض والشرقية، فيما تأخرت التنمية في مناطق أخرى لأسباب اجتماعية ومالية متعددة.

ولفتت إلى أن 33 % من سكان الرياض يسكنون في مساكن يتملكونها، فيما كان المستأجرون يشكلون 50 % من سكان العاصمة، وأن 16 % توافرت لهم مساكن عن طريق أعمالهم، بينما زادت مساكن الإيجار في منطقة مكة المكرمة إلى 55 %، و33 % من سكانها يتملكون مساكن، ويرتفع تملك المنازل في مناطق مثل الباحة، وجازان حتى يصل إلى 63 %.

وذكرت الإحصائيات أن النسبة الإجمالية للسعوديين الذين يملكون منازل في كل المملكة يصل إلى نحو 60 %، وتنخفض نسبتهم في مدن حضرية مثل الرياض وجدة والخبر، ففي الرياض 52 % لا يملكون مساكن، وترتفع في المدن الصغرى مثل الباحة وأبها، وترتفع نسبة التملك في المناطق بعد المدن، لأن سكان المحافظات والقرى ترتفع لديهم قيمة التملك اجتماعيا، فيما يعطي أرباب العمل في مدينة الجبيل أكثر نسبة منازل في المملكة لموظفيهم بنسبة 17 %، وبعدها محافظة الخبر بـ12 %، وتبوك بالنسبة ذاتها، وفي الرياض لا تتجاوز 6 %، ولفتت إلى أن 35 % من السعوديين يقطنون في المساكن المستأجرة في المملكة، وأعلى نسبة في منطقة تبوك بـ52 %، ومن ثم جدة بـ15 %، والدمام 51 %، وكان الأقل في الباحة بـ19 %.